

Distr.: General
31 May 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع
المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130616 080616 16-08644 (A)



مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

أولا - مقدمة

١ - في أعقاب الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٠/٦٧ إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية للمساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بسبل منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية، وبعد النداء الموجه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإقامة آليات مُحكمة لأنشطة المتابعة والاستعراض على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، شاركت الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سلسلة من المشاورات غير الرسمية لتحديد أساليب عمل المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٦. ومع الأخذ بعين الاعتبار المفاوضات الجارية على الصعيد العالمي بشأن الهيكل العام لأنشطة المتابعة والاستعراض المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، وعدم الرغبة في استباق نتائج تلك المفاوضات، قررت الدول الأعضاء عقد المنتدى الإقليمي لعام ٢٠١٦ في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، في شكل جزء خاص غير رسمي من الاجتماع الرابع والثمانين للجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢ - وعُقد اجتماع، قبل انعقاد المنتدى الإقليمي في اليوم نفسه، بين مدير أعمال المنتدى والجهات من غير الدول، بحضور الوفود الحكومية المهمة.

٣ - وحضر المنتدى الإقليمي خبراء وممثلون عن الحكومات، فضلا عن مراقبين من منظمات المجتمع المدني^(١) والمنظمات الدولية. وحضر كذلك المديرون الإقليميون وممثلون آخرون من ١٩ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة^(٢). ووجّه المتكلمون الذين دُعوا

(١) جمعية التنمية البشرية المستدامة، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنتدى الإيكولوجي الأوروبي، والمكتب البيئي الأوروبي، والمنتدى الأوروبي للشباب، ومركز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية النسائية لقرغيزستان، ومنظمة "Mama-86"، ومؤسسة ستيتشونغ راتغرز العالمية للسكان، والمنظمة الدولية لـ "نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك"، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

إلى المشاركة رسائل رئيسية إلى المنتدى الإقليمي من جانب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقامت منظمات المجتمع المدني بتنسيق وتقديم ورقة موقف تتعلق بالمواضيع التي يُعنى بها المنتدى الإقليمي.

٤ - وسبق الاجتماع عقد جلسة لفريق الخبراء الإقليمي المعني بإعداد الاستعراضات الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ فيما يتعلق بتسعة بلدان متطوعة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ونظمت الجلسة في ٩ أيار/مايو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأعقب ذلك اجتماع آخر على مدى يومين لآلية التنسيق الإقليمي والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى.

٥ - وشكلت الاجتماعات المتتالية الأربعة المذكورة أعلاه "أسبوع التنمية المستدامة ٢٠٣٠" في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ثانياً - المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة

٦ - افتتح الاجتماع الرابع والثمانين للجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا يانيس كاركلينش، الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة في جنيف ونائب رئيس اللجنة التنفيذية. وأدار يان كارا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة في جنيف، المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة في شكل جزء خاص غير رسمي، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال.

الجلسة ١: تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا:
الخطوات الأولى والتحديات القائمة

٧ - اشترك في تقديم النتائج الرئيسية المنبثقة عن الاستقصاء الإقليمي بشأن أنشطة تخطيط وتنفيذ ومتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة^(٣) الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦ كل من كريستيان فريس باخ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا ورئيس آلية التنسيق الإقليمي، وجيهان سلطان أوغلو، مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى.

(٣) متاح على العنوان التالي: www.unece.org/index.php?id=42256.

٨ - وأظهر الاستقصاء بعض الاتجاهات والأنماط البارزة، وأجابت عليه ٣٨ من بين ٥٦ دولة عضوا.

٩ - ومن خلال الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يُتوخى الاستفادة من أطر السياسات الحالية عبر تحديث أو تكييف الاستراتيجيات القائمة. ومن الملاحظ أيضا أنه يتم اتباع هذا النهج في البلدان التي يجري تمثيل الأمم المتحدة فيها عن طريق المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٠ - وتتسم أهداف التنمية المستدامة بطابع مشترك بين القطاعات، ينعكس من خلال الاستخدام الواسع لهياكل التنسيق المشتركة بين الوزارات. ونظرا لدرجة تعقيد خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة، سيتعين بذل جهود كبيرة لتحديد مجالات التدخل، وتكييف الأهداف مع الواقع القائم على الصعيدين الوطني والمحلي، وكفالة أن تنعكس أوجه الترابط بين الاستراتيجيات والبرامج القطاعية على نحو ملائم في وضع السياسات. وسيعتمد التقدم المحرز على مدى الوعي القائم بمحتوى خطة عام ٢٠٣٠ والآثار المترتبة عليها، سواء داخل الحكومات وخارجها. وتعزز جميع البلدان إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الأهداف، بسبل منها هياكل مؤسسية معينة، مثل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة.

١١ - وذكُر أن إتاحة القواعد والمعايير والأدوات القانونية والتوصيات المتعلقة بالسياسات ومشورة الخبراء تُعدُّ خدمة رئيسية يتعين على منظومة الأمم المتحدة توفيرها. وأشار إلى أن درجة المشاركة الممكنة للأمم المتحدة في أنشطة التخطيط والتنفيذ على الصعيد الوطني تتسم بتنوع كبير.

١٢ - وتشكل جودة البيانات ومدى توافرها وتصنيفها، فضلا عن توافر نُظم الرصد والقدرات الإحصائية، مجالات تثير شواغل الحكومات. وتكتسي البيانات أهمية رئيسية من أجل الاضطلاع بأنشطة الرصد بفعالية وشفافية، وهو مجال يُعتبر فيه عمل الأمم المتحدة، على مختلف المستويات، ذا أهمية خاصة.

١٣ - وتبيّن الردود الواردة من البلدان التي فيها وجود للأمم المتحدة أن هناك إرادة سياسية قوية والتزاما بشأن دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية، والاستفادة من التقدم المحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومساندة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بواسطة آليات التنسيق الرفيعة المستوى، وكفالة الدعم المالي. ويجري حاليا بالفعل إضفاء الصفة الوطنية على أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وذكر معظم البلدان التي فيها وجود للأمم المتحدة أنه لا يُتوخى إدخال أي تغييرات محددة على العمليات المتعلقة بالميزانية. ومن المتوقع أن تدعم أطر الميزانيات القائمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالصيغة الوطنية التي أُضيفت عليها، وهي ستصبح مدججة تماما في الاستراتيجيات الوطنية والبرامج والسياسات القطاعية. ومع ذلك، فإن توافر الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف لا يزال غير مؤكد، مما يُبرز ضرورة تعبئة الموارد المحلية وإقامة الشراكات.

١٥ - أما الأطر الرئيسية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي فيها وجود للأمم المتحدة، فهي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة. وقد جرى الاعتراف بأهمية وفائدة أطر المساعدة الإنمائية تلك، التي تشكل نتيجة ملموسة لأعمال التنسيق التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - وجرت تكملة الرؤى العميقة المكتسبة من الاستقصاء الإقليمي بالردود الواردة من دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات أجراها الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى على مستوى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في نهاية عام ٢٠١٥^(٤)، وقد أُجريت مواءمة كاملة بين الرؤى المشار إليها أعلاه والردود الواردة على الاستقصاء المتعلق بتقييم الاحتياجات.

١٧ - وتم التركيز على أهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في البيان الذي أعدته كارينا لارسفالتين، المديرية العامة لشؤون السياسات العالمية والشراكات الاستراتيجية في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وقدم البيان مدير أعمال المنتدى. وتضمن البيان وصفا لمبادرة جارية من أجل تحديد فرص الأعمال التجارية التي يتيحها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للقطاع الخاص، ووضع خريطة شاملة عن سبل إسهام قطاع الأعمال في تحقيق تلك الأهداف. وذكر أنه من المنطقي أن يشارك قطاع الأعمال في التنمية المستدامة على مستوى يتسم بطابع استراتيجي أكبر كثيرا مما كانت عليه الحال حتى الآن. فهناك نماذج جديدة للأعمال من شأنها أن تحقق المواءمة بين الربحية والغرض الاجتماعي، وأدوات مالية جديدة من شأنها أن "تحقق تعبئة" رأس المال الاستثماري الخاص. غير أن هناك أيضا مسؤوليات يتعين على قطاع الأعمال أن يتقبلها في مجالات أساسية تتعلق بثقة الجمهور، مثل الضرائب، والوظائف الجيدة بأجر عادل، والشفافية، والمساءلة.

(٤) United Nations Development Group, "Country-level needs for SDG implementation in Europe and Central Asia", متاح على الرابط التالي: https://undg.org/wp-content/uploads/2016/02/SDG-Needs-Assessment_RCs-and-UNCTs-2-December-2015-1.docx

١٨ - وأبلغ مدير أعمال المنتدى عن الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع المعقود مع الجهات من غير الدول والوفود المهتمة، وذكر أن منظمات المجتمع المدني تشارك على الصعيدين الوطني والأوروبي مع الحكومات بشأن أنشطة تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، كان الانطباع الذي خرجت به المنظمات أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل كفاءة الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ بقدر أكبر من الفعالية، وهو ما ينبغي أن يعتمد على التعاون المقدم من جميع الوزارات، علاوةً على معالجة عدد من الجوانب المحلية والخارجية على حد سواء. وجرت الإشارة إلى ضرورة وضع هياكل أكثر ترابطاً تجمع بين كافة الجهات الفاعلة المعنية، أي الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

١٩ - وذكرت منظمات المجتمع المدني أنه لم توجه إليها دعوة بعد للتعاون في وضع الاستراتيجيات وخطط التنفيذ على الصعيد الوطني في معظم البلدان. ورأت أن العمليات القائمة على أساس المشاركة القوية هي عمليات ضرورية لتمكين المنظمات العامة ومنظمات المجتمع المدني على السواء من الإسهام في تصميم وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في جميع المراحل، ومن المشاركة بشكل منهجي في عمليات الرصد والاستعراض والمساءلة. وأضافت بأن المجالس الوطنية للتنمية المستدامة ينبغي أن تكون آليات هامة لتنسيق ورصد واستعراض أنشطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واعترفت منظمات المجتمع المدني بأهمية منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك فيما يتعلق بالإحصاءات، من أجل دعم تنفيذ الأهداف بناءً على طلب من البلدان.

٢٠ - وشدد ممثلو الدول الأعضاء، في مداخلاتهم، على بعض المسائل الرئيسية التي برزت في الاستقصاء الإقليمي، وتوسعوا فيها. وعرض عدد من البلدان مبادراته الجارية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان النهج العام المتبع فيها الامتناع عن إنشاء هياكل وعمليات جديدة لصالح تضمين الأطر والآليات الحالية المتعلقة بالسياسات الأهداف المشار إليها.

٢١ - وجرى التركيز بشكل كبير على ضرورة أن يكون لأصحاب المصلحة مشاركة واسعة في مختلف المراحل، بما في ذلك في إعداد وتحديث الاستراتيجيات، وتكييف أهداف التنمية المستدامة مع الظروف المحلية، وإجراء أنشطة الرصد والإبلاغ. وكان هناك تأييد لاعتماد عملية قائمة على الشفافية والشمول والمشاركة في ظل مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة المتعددين. ودُكرت على وجه الخصوص إمكانية تعزيز نُظم الرصد من خلال زيادة مشاركة الجمهور في وضع السياسات والإبلاغ عن التنفيذ. ويمكن لهذه المشاركة الواسعة أن

تجري من خلال الهياكل المؤسسية المناسبة والآليات التشاركية. وأشار إلى أنه يتم أيضا في بعض البلدان تشجيع المنظمات على تقديم التزامات محددة بدعم التنفيذ.

٢٢ - كما أشار ممثلون من مختلف الدول الأعضاء إلى الدور الحاسم لتنسيق الأنشطة. وعلى نحو ما تبين من نتائج الاستقصاء الإقليمي، برزت حاجة لإشراك وزارات مختلفة، بما في ذلك الوزارات التي ربما لم تكن معنية في السابق بمسائل التنمية المستدامة. وذكر بعض البلدان أهمية اتباع نهج مشاركة "الحكومة بأكملها"، الذي كثيرا ما تتم قيادته على أعلى مستوى سياسي، من أجل كفالة معالجة مناسبة للطابع المترابط لأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة أن تعكس الاستراتيجيات القطاعية الأهداف المذكورة بالشكل الملائم. وذكرت أيضا ضرورة توسيع نطاق هذا التنسيق ليشمل المبادرات المتخذة على مختلف مستويات الحكومة، أي على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي، ودُعيت الحكومة على مختلف المستويات إلى الاضطلاع بدور هام في تنفيذ الأهداف.

٢٣ - وأكد ممثلو الدول الأعضاء على أهمية توافر البيانات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكروا ضرورة إجراء التقييمات المناسبة للحالة القائمة بغية صياغة ما يلزم من سياسات تقوم على توافر البيانات ذات النوعية الجيدة، من أجل المساعدة على فهم الاحتياجات القائمة ورصد الأثر الناجم عن السياسات المتبعة. وأشاروا إلى أهمية تصنيف البيانات لكفالة ألا تُخفي المتوسطات الإحصائية أوجهاً لعدم المساواة. وأضافوا أن البيانات قد ترد من مصادر مختلفة، وبالتالي فإن التنسيق الفعال أمر ضروري. وذكروا أن الحاجة قد تنشأ إلى تعزيز المؤسسات الإحصائية في بعض البلدان، وكذلك إلى تحسين نوعية البيانات. وجرى الإشارة إلى ترحيب بعض البلدان بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ الموحد الذي من شأنه أن ييسر الوفاء بالالتزامات المختلفة.

٢٤ - كما أشار أعضاء الوفود إلى الطابع غير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة، وإلى ضرورة عدم إيلاء أهمية مفرطة لبعض الأهداف. ورأوا أنه لئن قد يكون بعض المسائل موضع اهتمام خاص على صعيد السياسة العامة، فإنه ينبغي ألا يؤدي تحديد الأولويات إلى أسلوب "الانتقائية" الذي يخلف احتلالات أو يتسبب في عدم الاهتمام بأوجه الترابط القائمة بين الأهداف ككل. وجرى الاعتراف أيضا بأن بعض العناصر الهامة لا تزال مفقودة على الصعيد العالمي أو ضمن ترتيبات التكامل القائمة.

٢٥ - وفي أعقاب المداخلات الحكومية، بحث الممثلون الإقليميون وغيرهم من ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المسائل المنبثقة عن الاستقصاء الإقليمي ومداخلات الدول الأعضاء. وأشار إلى الصعوبات الكبيرة القائمة في جمع البيانات المناسبة، ولا سيما البيانات

التي تتعلق بالمسائل الجنسانية. ورأوا أن تصنيف البيانات، حتى على المستوى المحلي، هو أمر هام لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وأضافوا بأنه سيتعين تخصيص موارد إضافية لدعم تلك الجهود، نظرا إلى أن الثغرات الحالية في البيانات كبيرة جدا. وذكروا كذلك أهمية التعاون بين جميع أصحاب المصلحة من منظور قطاعي، مع الإشارة إلى مجال الزراعة كمثال على ذلك. وذكروا الإمكانية المتاحة لإيجاد شركاء من أجل الاضطلاع بأنشطة التوعية على نطاق أوسع عن طريق العمل القطاعي، في مجال السياحة على سبيل المثال. ورأوا أنه ينبغي إنشاء الائتلافات على أساس قضايا محددة بغية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين ودفْع عجلة التقدم. وأردفوا بالقول إن تعزيز العمل المشترك بين الوزارات يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح.

٢٦ - وركزت كيانات منظومة الأمم المتحدة على أطر السياسات الاستراتيجية الحالية التي تعكس بالفعل الشواغل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتي يمكن استخدامها لمواصلة عملية التنفيذ، كما هي الحال في قطاعي الصحة والعدالة الاجتماعية. وثمة آليات تتيح أيضا إشراك القطاع الخاص، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسائل العمل. وبشكل عام، يمكن استخدام الأدوات والآليات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة ضمن مختلف المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والسكان، من أجل دعم تنفيذ الأهداف. ومن شأن العمل المنفذ في إطار ولايات المؤتمرات الدولية، بما في ذلك أنشطة التحليل على الصعيد الوطني، أن يوفر مدخلات ضرورية ومفيدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها.

الجلسة ٢: العناصر الممكن إدراجها في آلية إقليمية مقبلة لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠

٢٧ - ألقى السيد باخ الضوء على عدد من النقاط الرئيسية المستمدة من الاستقصاء الإقليمي، وهي تتعلق بمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن الحكومات أكدت في ردودها على ضرورة إيجاد هيكل متعدد المستويات لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي الوقت نفسه، أكدت الدول الأعضاء أن أي آلية إقليمية مقبلة لإجراء أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي يجب أن تستفيد من الآليات القائمة وأن تتجنب تكرار العمل والتزامات الإبلاغ الإضافية. وأشار أيضا إلى أنه ينبغي للآلية دمج وتعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة المعنية.

٢٨ - ووصف السيد باخ الميزات الأساسية لآلية المتابعة والاستعراض الإقليمية باعتبارها جزءا من الهيكل المتعدد المستويات. وذكر أن أنشطة الاستعراض والرصد على الصعيد الوطني ستكون مرتبطة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على الصعيد

الإقليمي. وأوضح أن بالإمكان تصميم المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة باعتباره "قاعدة تثبيت" من أجل إدماج آليات الاستعراض القائمة ومجموعة من مختلف أصحاب المصلحة.

٢٩ - وعلى وجه الخصوص، قال إنه يمكن إدماج عدد من الجهات المساهمة والمدخلات في منتدى إقليمي في المستقبل. ويمكن أن يشمل ذلك الاستعراضات التي تقوم بها اللجان القطاعية الثماني التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المدخلات الخاصة بتلك اللجنة^(٥)، فضلا عن الاستعراضات والمدخلات الواردة من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وكذلك من سائر المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٠ - وأردف السيد باخ قائلا إن من الضروري توافر البيانات لإجراء أنشطة الرصد بطريقة فعالة وشفافة. وقد ناقش مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بإسهاب، في دورته العامة الرابعة والستين المعقودة في باريس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، العمل المتعلق بتوافر الإحصاءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتخذ قرارا باعتماد خريطة طريق للمضي قدما في اختيار المؤشرات الإقليمية ذات الصلة، وتوضيح طريقة الإبلاغ عن تنفيذ الأهداف، وتقييم مدى استعداد البلدان للإبلاغ، وتحديد الاحتياجات لبناء القدرات، وإتاحة الإحصاءات ونشرها.

٣١ - واستشرافا للمستقبل، قال إنه سيتعين مواصلة مناقشة وتوضيح عدد من المسائل في سياق منبر إقليمي يتم إنشاؤه لأنشطة المتابعة والاستعراض. وتشمل هذه المسائل تحديد دور الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية والدولية (الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا) والعمليات الإقليمية والدولية (ومنها على سبيل المثال عملية "البيئة في أوروبا"، والمؤتمر الوزاري بشأن البيئة والصحة الذي ينظمه المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، والاجتماع الإقليمي الأوروبي لمنظمة العمل الدولية، والمؤتمر الإقليمي الأوروبي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، فضلا عن تحديد دور أصحاب المصلحة الآخرين (المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات).

(٥) على وجه الخصوص، استعراضات الأداء البيئي، والموجزات القطرية بشأن الإسكان وإدارة الأراضي، واستعراضات الأداء في مجال الابتكار، والدراسات المتعلقة بالحوافز التنظيمية والإجرائية للتجارة، وخرائط الطرق لتعميم مراعاة مسائل الشيخوخة، والتقييمات العالمية للنظم والاستعراضات وآليات التنفيذ المتعلقة بالإحصاءات الوطنية في إطار الاتفاقيات الملزمة قانونا.

٣٢ - وأكدت السيدة سلطان أوغلو، في عرضها الاستهلاكي، أن واحدة من الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورة الوزارية الإقليمية بشأن المسألة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي عُقدت في جنيف يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تفيد بأن أي آلية استعراض عالمية أو إقليمية ستكون قائمة على أساس الاستعراض والإبلاغ على الصعيد القطري. وحالياً، تشكل أنشطة الرصد والاستعراض المجال الذي ينطوي على أبرز الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سواء بالنسبة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أو بالنسبة لإدماجها في أطر القياس الوطنية. وعلى الرغم من أن اللجنة الإحصائية قد أقرت الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود في العمل الذي يُضطلع به على الصعيد المنهجي، ومعالجة تعقيدات جمع البيانات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

٣٣ - وركزت السيدة سلطان أوغلو على ثلاثة تحديات رئيسية على الصعيد القطري. وذكرت في البداية أن كفالة إجراء أنشطة الرصد وجمع البيانات بطريقة سليمة أمر يستلزم تقديم الدعم إلى البلدان إما لتعزيز نُظم الرصد القائمة لديها أو لإنشاء نُظم أخرى جديدة من أجل الاستجابة لمتطلبات الرصد والإبلاغ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الثاني في مدى توافر البيانات ونوعيتها، وبخاصة بالنسبة للبيانات المصنفة حسب الدخل أو نوع الجنس أو السن أو الإثنية أو الوضع المتعلق بموضوع الهجرة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك من الخصائص التي تبيّن أوجه عدم المساواة. وأشارت إلى ضرورة تقديم دعم مكثف ومنهجي وعالي التخصص إلى المؤسسات الإحصائية الوطنية. ورأت أن التحدي الثالث يتمثل في بناء القدرات الإحصائية على نطاق واسع من أجل دعم النظراء الوطنيين في وضع البيانات وجمعها واستخدامها في السياسة العامة لتنفيذ الأهداف.

٣٤ - وفيما يتعلق باعتماد أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أفادت بأن دور منظومة الأمم المتحدة و”قدرتها على تحقيق الغرض المنشود“ في تنفيذ خطة التنمية المستدامة العالمية كانا موضع مناقشات حكومية دولية. وأضافت أن مفاوضات الدول الأعضاء جارية في إطار المرحلة الثانية من حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأمد الطويل.

٣٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، أفادت بأن مستوى التنسيق والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة قد تعزز بقدر أكبر، إضافةً إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة. وذكرت السيدة سلطان أوغلو ورقة موقف مشترك أعدتها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي في

أوروبا وآسيا الوسطى^(٦)، وكانت ثمرة اجتماع مشترك عُقد في عام ٢٠١٥. ويجري تسليط الضوء فيها على بعض أهم مجالات التعاون المشترك بين الوكالات. واستجابةً لأهداف التنمية المستدامة، قالت إن منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي ستعمل على تعزيز النهج التحليلية المشتركة من خلال التركيز على الروابط القائمة بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، فضلا عن الدعوة إلى الاستفادة من النجاحات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة اتخاذ إجراءات بشأن الثغرات الحالية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وستعمل المنظومة أيضا على إقامة الشراكات وتكثيف جهود الدعوة المشتركة من خلال تشكيل ائتلافات على أساس قضايا محددة وتوسيع نطاق مشاركة الأمم المتحدة مع مختلف الشركاء في التنمية. وقالت إن تعزيز الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة يشكل أولوية أخرى، مع التركيز بشكل خاص على إقامة روابط بين البلدان التي فيها وجود للأمم المتحدة والبلدان التي ليس فيها مثل هذا الوجود. ورأت أن بناء القدرات في مجال الرصد وجمع البيانات وأنشطة الاستعراض سيشكل في مرحلة مقبلة أولوية هامة أخرى. وأفادت بأن منظومة الأمم المتحدة تعتمز، على الصعيد الإقليمي، المشاركة بنشاط مع المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تحديد الثغرات وتوفير الدعم المقدم لأغراض محددة. وأردفت بأنه سيتم تعزيز التعاون الداخلي ضمن الأمم المتحدة من خلال تبادل المعلومات بشأن ما هو متاح من نُظم للرصد وآليات لجمع البيانات ووصلات للربط بمجموعات البيانات القائمة، وتحسين الربط فيما بين النُظم والآليات والوصلات.

٣٦ - ثم تكلمت السيدة ليذا ريجنهوت، مديرة شؤون السياسات والاستدامة على الصعيد العالمي في المكتب البيئي الأوروبي، وكانت مداخلتها باسم منظمات المجتمع المدني، فأكدت على أهمية مشاركة جميع فئات المجتمع المدني في عملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المجموعات الرئيسية التسع والجهات المعنية الأخرى المعترف بها في عملية التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وذكرت أن المجتمع المدني قلق بشأن أوجه المقاومة التي تواجهها تلك الأهداف في عدد من البلدان، وهو ما يحدّ من الحيز المتاح للمجتمع المدني. وقالت إن المجتمع المدني على استعداد أيضا ليكون حاضرا على مختلف مستويات المناقشة، وإنّ لديه مساهمات هامة يقدمها في إطار آلية إقليمية لأنشطة المتابعة والاستعراض، ومنها على سبيل المثال مساهمات في مجال بناء القدرات، وتوفير استعراضات ثانية أو موازية،

(٦) United Nations Development Group for Europe and Central Asia and Regional Coordination Mechanism, "Joint positioning by the regional UN system in Europe and Central Asia". متاح على الرابط التالي: https://undg.org/wp-content/uploads/2016/04/2186_UNDG_Europe_Asia_New-Logo.pdf

والإسهام في الاستعراضات من قِبَل النظراء. لكنها أشارت إلى ضرورة توفير التمويل الكافي للمجتمع المدني لأداء دوره بشكل سليم. واقترحت وضع مبادئ توجيهية إقليمية بشأن مشاركة المجتمع المدني. ورأت أن صكوكا من قبيل اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بآتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آر هوس) ينبغي أن تُستخدم على نطاق واسع لتعزيز مشاركة الجمهور. وأضافت أن المنطقة ينبغي أن تكون بمثابة مثال من حيث سياسة الشمول، وأن تستفيد من الممارسات الجيدة التي تم تطبيقها مثلا في جمعية الأمم المتحدة للبيئة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعرضت المتكلمة أيضا منبرا يسمى "SDG Watch"، ويضم أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وقالت إن المنبر يركز حاليا على منطقة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

٣٧ - وأكد عدد من الحكومات أن آليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين العالمي والإقليمي لا تزال قيد المناقشة. ورأت تلك الحكومات أنه لا بد، على الصعيد الإقليمي، من استخدام آليات ومنابر المتابعة والاستعراض القائمة لتفادي أي تكرار في الجهود والتقليل قدر الإمكان من الحاجة إلى موارد إضافية.

٣٨ - وفيما يتعلق بأداء أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، اقترح بعض الحكومات أن تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات، واعتبرت أن اللجنة ينبغي أن تكفل مشاركة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتقسيم العمل بين كيانات الأمم المتحدة. ورأت الحكومات المذكورة أيضا أنه ينبغي النظر في تنظيم مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا يتطلب أن تكون جهود المتابعة والاستعراض المبذولة على الصعيد الإقليمي متسلسلة بطريقة سليمة ومتزامنة مع سائر عمليات الاستعراض القائمة. وأشار إلى أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تسهم بمدخلات خاصة بها في عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، وفقا لولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تسعى إلى التنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى.

٣٩ - وركز العديد من الحكومات على ضرورة إقامة آلية شاملة تضم أصحاب المصلحة من قبيل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) في إطار متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة.

غير أن أحد الوفود أشار إلى ضرورة أن يتم احترام الأدوار المختلفة لكل من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة.

٤٠ - وأكدت الحكومات مجددا الرأي الذي أعرب عنه في الاستقصاء الإقليمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ومفاده أن بالإمكان توفير القيمة المضافة على الصعيد الإقليمي في عدد من المجالات. وأولا وقبل كل شيء، يمكن للاستعراضات التي تجري على المستوى الإقليمي أن تعزز التعلم الطوعي من الأقران فيما بين المجموعات والبلدان المتجاورة التي تواجه التحديات نفسها. وبإمكان الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تأدية دور الميسر في عملية التعلم هذه. ويمكن أيضا إتاحة نتائج التعلم من الأقران على الصعيد العالمي. ويمكن كذلك أن يكون دور منتدى الاستعراض الإقليمي هو مناقشة المسائل الإقليمية الناشئة، بما في ذلك في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والجمع بين الجهات الفاعلة المعنية. ويمكن إجراء مناقشات إقليمية بشأن الموضوع السنوي الذي يعالجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي تغطية البيانات والمؤشرات، وكذلك، على وجه الخصوص، المسائل العابرة للحدود، نظرا إلى أن المستوى الإقليمي يتيح منبرا فريدا لمعالجة هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، يمكن للمناقشات على المستوى الإقليمي أن تستفيد من التركيز على المواضيع الشاملة الأوسع نطاقا، مثل الصحة والمياه والسياحة، وهو ما من شأنه أن ييسر إجراء مناقشة متكاملة تشمل عددا من أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وأكد ممثلو منظومة الأمم المتحدة أن هناك العديد من المسائل التي تتطلب التعاون الشامل لعدة قطاعات والتعاون المشترك بين الوكالات، ومنها بناء مقومات المناعة، والحد من مخاطر الكوارث، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والبيئة. وفي تلك المجالات، ستكون نُهج أصحاب المصلحة المتعددين حاسمة لتحقيق التقدم.

٤٢ - وأضافوا بأن العديد من الآليات والمنابر والعمليات الحالية لإجراء المتابعة والاستعراض متاحة ضمن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا الموجودة في جنيف، ويمكن لها الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد. وهذا يشمل، على سبيل المثال، المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، والاستعراضات الدورية الشاملة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، والاجتماع الإقليمي الأوروبي لمنظمة العمل الدولية الذي يُعقد مرة كل أربع سنوات (من المقرر عقد الاجتماع المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

ثالثاً - الخطوات المقبلة وأنشطة المتابعة

٤٣ - قررت اللجنة التنفيذية أن يحيل الرئيسُ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك النتائج التي توصل إليها الجزء الخاص غير الرسمي من اجتماع اللجنة التنفيذية الرابع والثمانين، المكرس لأعمال المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، باعتبار تلك النتائج إسهاماً من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أعمال المنتدى.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على أن تواصل، وفقاً للنتائج المناظرة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، عملية المشاورات غير الرسمية المتعلقة بآلية الاستعراض الإقليمية المقبلة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، من أجل اتخاذ قرار بشأن إنشاء هذه الآلية في الدورة السابعة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٧.